قراءة التراث في الفكر اللغوي لدى الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح

يوسف منصر
جامعة عنابة / الجزائر

مقدمة:

تأسست أعمال عبد الرحمان **الحاج صالح**–رحمه الله- على فعل قرائي، شكل جهد اللغويين الأوائل متنه الأساسي، وسأسعى من خلال هذا المقال إلى إبراز الملامح العامة لمشروع قراءة التراث اللغوي العربي في فكر الأستاذ عبد الرحمان **الحاج صالح**، مركزا على طبيعة القراءة في جل كتاباته ومنهجه فيها ثم مردوديتها العلمية.

1 - الطبيعة:

القراءة سلوك ثقافي ومعرفي لازم الإنسان مذ عرف إلى التدوين سبيلا، فقد توسل بها لتحصيل العلم والمعلومة والخبر، وزادتها الوسائل الإعلامية المعاصرة أهمية، بل تغييرا في نمطها، فأصبحنا نسمع بالقراءة الإلكترونية، والافتراضية وغيرها.

كما أولتها مناهج التعليم وطرائق التدريس أهمية قصوى، لما لها من علاقة في اكتساب مهارات مطلوبة لدى المتعلم نحو مهارة الكتابة أو مهارة التعبير الشفاهي، فهي في حد ذاتها مهارة مستقلة.

وللقراءة تعاريف عديدة، يتكيف تعريفها بحسب المجال الذي تمارس فيه؛ إذ هي في ميدان التعليم «عملية تحريك العيون على ما هو مكتوب لمعرفة المضمون»[1]، وفي ميدان الأدب والنقد «ارتحال وعبور بين الدلالات

-1R.Galisson et D.Coste: Dictionnaire des didactiques des langues, Hachette: Paris, 1976; p 132.

بشكل دائم»[1]، وعند مجتمعات المعرفة «أداة من أدوات اكتساب المعرفة والثقافة والاتصال، بما أنتجه العقل البشري، وهي من وسائل الرقي والنمو الاجتماعي والعلمي»[2].

وتتطلب القراءة عموما ثلاثة عناصر رئيسة، مهما كان نوعها أو بساطتها هي: القارئ والمقروء وناتج القراءة.

فقد يكون القارئ تلميذا، والمقروء نص القراءة، وناتج قراءته أو ما يرجى تحصيله هو مهارة القراءة المسترسلة، كما قد يكون القارئ من عموم الناس ممن لهم حظ في الثقافة، ومقرؤه ما استهوته نفسه من نصوص تحفل بها المعرفة، فيكون عندئذ ناتج القراءة أو المطالعة، زيادة في كم المعلومات من ناحية والتثقف من ناحية أخرى.

لكن بين فعل قرائي وآخر يمكن للدارس أن يميز بين نمطين فيه، نمط أول يمارس فيه المقروء سلطته على القارئ، ونمط ثان على النقيض من الأول: يمارس فيه القارئ سلطته على مقروءه.

مثال النمط الأول القراءة التي تمارس في المراحل التعليمية الأولى، حيث لنص القراءة سلطة على التلميذ؛ إذ منه يتلقى المعلومة، والسلوك، واللغة السليمة، والتربية وغيرها، وهذا يعني أننا أمام قراءة توجيهية، بمعنى أنها هي من توجه قارئها إلى غايات مرسومة قبلا.

ومثال النمط الثاني النصوص الأدبية، فالأديب قد يكتب نصه ويمضي، ويترك للقرّاء أن يوجهوا قراءاتهم، وفق ما يملكون من أدوات نقدية نحو الدلالات التي يتصورونها أو يعتقدون أن الكاتب قد قصدها، فنجد أنفسنا حينئذ أننا حيال قراءة لا توجهنا، مادتها أو نصوصها، بل نحن من يوجهها وفق أفقنا القرائي والنقدي، وهذا يعني أننا أمام نوع آخر من القراءة، قد نسميه القراءة التحليلية.

1- بشير إبرير: النص الأدبي وتعدد القراءات، مجلة نزوى، سلطنة عمان، العدد 11، 1998، ص 68.

2- محمد مكسي: ديداكتيك القراءة المنهجية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، المغرب، ط2، 2000، ص 81.

والفرق بين القراءتين التوجهية والتحليلية، أن الأولى هي من تُعدُ المتعلم ليكون قارئا، أما الثانية فالقارئ هو من يجعل لمقروئه قيمة أو يمنحه درجة من التميّز و التفرد، كما أن الأولى غير متجددة لوضوح مراميها، أما الثانية فمتعددة تعدد قرائها بما يمنحون نصوصهم من دلالات.

غير أن هذه الفروق وغيرها -مما لا يسمح المقام بسردها- لا تلغ ما يمكن أن يجمع بين النوعين، وأبرز جامع بينهما أننا في كلتا الحالتين أمام رسالة تتطلب تفكيكا، سواء أكانت الرسالة كتاب قراءة تعليمي يفككه المتعلم من خلال «عملية عقلية تشمل تفسير الرموز التي يتلقاها»[1]، أم رواية أو قصيدة أو خطابا علميا يتوسل متلقيها بمنهج محدد لفك شفراته.

بهذا الاعتبار، نعد التراث اللغوي رسالة «قائمة بذاتها، وهو رسالة لسانية أساسا، فلذلك يجوز تعدد القراءات لهذه الرسالة بتعدد القراء، وبتنوع إدراكهم لأنماطها»[2]، تَنَوَّعَ من تضافر على تشكيل هذه الرسالة أو متن القراءة، من نحاة، وبلاغيين وفقهاء لغة وغيرهم.

كما تصنف كل قراءة في التراث اللغوي، أو محاولة فك رموز رسالته قراءة تحليلية في صورتها العامة، رغم أننا قد نستنبط من داخلها أنماطا فرعية أخرى من القراءة.

2- عبد الرحمان الحاج صالح ومشروع قراءة التراث اللغوي:

لا يحتاج المتتبع لكتابات عبد الرحمان **الحاج صالح** اللسانية إلى كبير عناء ليدرك أن فعل القراءة أصل قائم بذاته، سواء بتصريحه هو نفسه بذلك أو باستنباطه من مجمل خطابه اللساني. فتاريخيا كانت بداية خطابه «قراءة» في تراث الخليل و**سيبويه** ومن ساير فكرهما اللغوي، من خلال أطروحته التي نال بها درجة الدكتوراه، والتي صارت فيما بعد المصدر الذي استلهم منه جل كتاباته اللسانية التي ظهرت على شكل مقالات علمية

1- حسن شحاته، القراءة، سلسلة معالم تربوية، 1986، ص 7.

2- منية الحمامي: التراث اللغوي وإشكالية المناهج الوصفية، مجلة التواصل اللساني، مج2، ع2، 1990، ص 7.

جمعت وطبعت منذ وقت قريب، كانت بدورها قراءات في النظرية الخليلية ومفاهيمها.

وهو إذ يخصّ «تراث الخليل» بجهد قرائي كبير، فإنه لا يهمل بالقراءة أيضا قضايا تراثية لغوية هامة «كالنحو العربي والمنطق الأرسطي» و«منهج القدماء في جمع اللغة»، و«السماع اللغوي» وغيرها.

لكن «القراءة» لديه وإن تمت على نصوص لغوية قديمة أو فيما ما مضى من الزمن، إلا أن ناتج القراءة لديه يمتد إلى زمننا الحاضر، فالكثير من القضايا اللسانية التي قررها **الحاج صالح**، من خلال قراءاته للتراث اللغوي وجدت طريقها إلى التعليمية، والحاسوبيات والمعجميات وميادين أخرى هامة مما يدخل في باب «استثمار النحو الخليلي»، أو كانت أدخل في باب المقارنة من خلال مقابلتها بما تطرحه اللسانيات الحديثة.

يقول **الحاج صالح** كاشفا عن تجاوز قراءاته للإرث اللغوي الأصيل حدود مناقشة المفاهيم وتبيانها إلى إمكانية استثمارها في مجالات عدة: «أما استثمار هذه الأقوال العلمية في عصرنا هذا فميدان واسع جدا، وتجري الآن في المركز الذي أتشرف بتسييره بحوث في استغلال مفهوم «المثال» وماله علاقة به في وضع طرائق تعليمية تكون أنجع مما هو موجود الآن في تعليم القواعد النحوية الصرفية، وكذلك في الميدان التكنولوجي فأحوج الناس إلى نظرية لغوية تستجيب لمتطلبات الصياغة الرياضية هم الباحثون في علم الحواسيب»[1].

أما ما يخص ماهية «القراءة»، أو محاولة رصد تعريف لها، كآلية في معالجة مواد التراث اللغوي العربي، فإننا لا نكاد نعثر على شيء ذي بال، يمكن من خلاله أن نقف على مفهومه «للقراءة»، وأقصى ما يعثر عليه الباحث في هذا الشأن عبارات تتضمن لفظ القراءة، دون أن تحيل على ماهيتها.

1- عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2007 ج2، ص 44.

لكننا وإن لم نظفر في خطابه بماهية القراءة، فإننا نعثر على ما يعرف بها من باب الصفة أو النعت.

فمن باب الصفة ألفيناه يقرن مصطلح «القراءة» بصفة «الجديدة»[1]، ولا نكاد نصادف في تضاعيف خطابه اللساني على غير هذا الاقتران بين القراءة كنشاط ذهني وصفتها، اللهم نعته لنمط من أنماط قراءة التراث اللغوي بصفة «السطحية»[2].

إن عبارة «القراءة الجديدة»، تحيل مباشرة على أن صاحبها يروم التجديد في فهم مقاصد قدامى اللغويين على غير الفهم المتوارث، كما أن هذا التجديد الذي يندرج ضمن القراءة مفهوما مركزيا، هو دال على طبيعة القراءة ذاتها، أو صفتها، يطال مادة القراءة أو متنها، بدليل أنه يقرأ مالم يُقْرَأْ (تراث الخليل وأتباعه)، أو يعيد قراءة ما قُرِئَ على غير وجهه (فهم المتأخرين من النحاة لأقوال الخليل وأتباعه)، وفي كلتا الحالتين فقراءته التجديدية تنصب على التراث اللغوي الواقع قبل القرن الرابع للهجرة[3].

غير أن هذه الغاية -أي التجديد- ليست حكرا على **الحاج صالح**، بل تكاد تكون غاية موحدة لدى عموم قرّاء التراث اللغوي، أو في خطاب «لسانيات التراث» على حد عبارة مصطفى غلفان، واتحادهم في الغاية من ناحية لا ينفي عنهم اختلافهم في مضمون التجديد من ناحية أخرى، إذ أن بعض لسانيي التراث لا يتجاوز التجديد عندهم بقاء التراث اللغوي «منبعا ثريا، ومعينا لا ينضب، وتأصيلا للدراسات اللغوية العربية المعاصرة»[4]، بينما يمنح البعض الآخر «للتجديد» مضمونا أكثر إجرائية وتفاعلا، حين

1- المصدر السابق، ج2، ص. 81.

2- المصدر نفسه، ج2، ص. 81.

3- أشير هنا إلى تحليلات شيخنا **الحاج صالح** رحمه الله لأقوال علماء لا ينتمون إلى القرون المذكورة نحو ابن جني، وعبد القاهر، والرضي الاستربادي، وابن هشام الأنصاري، وابن خلدون، وابن سينا... فكل هؤلاء قد نبه إلى بعض أفكارهم الأصيلة.

4- أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006، ص 168.

يسعون إلى الوقوف على «مدى الاستثمار المتاح للنتاج اللغوي العربي القديم في التنظير اللساني الحديث بوجه عام»[1].

أما بالنسبة للحاج صالح، فالتجديد لديه يمكن أن نحصره في نقطتين رئيستين هما:

-1التجديد في النظرية اللغوية العربية القديمة وفق متطلبات الدرس اللساني الحديث، فاللسانيات في أيامنا هذه باتت خاضعة لأساسيات الخطاب العلمي المعاصر، فأضحت«تعتمد التجريد في الصياغة وتتبنى لغة صورية قائمة على رموز تفسّر المعطيات اللغوية»[2].

لقد آن الأوان للغويات العربية، والإنسانيات عموما إلى أن توفر لنفسها «إطارا نظريا يجعل تقدمها أمرا ممكنا لأن اكتساب الوسيلة الرياضية من شأنه على الأقل أن يساعد الباحث على إتقان صياغة قضاياه وضبط جوانب فيها إن لم يَعْلُ بمستواه التجريدي والتنظيري»[3].

والحاج صالح يعي جيدا هذا المطلب، لذلك نراه يدعو إلى أن تتجاوز قراءتنا للتراث النحوي الأصيل مستوى إعادة إنتاجه باللغة الطبيعية إلى تحويله إلى أشكال صورية ورياضية تقبل في مراحل لاحقة تطويعها للحواسيب الآلية، وهي غاية ما فتئ **الحاج صالح** يصبو إليها.

إذ ساد الاعتقاد عند البعض «بأن التحليل اللغوي هو شيء راجع إلى دراسة اللغات، ومن ثم إلى الأدبيات، ولا دخل للتكنولوجيا في ذلك»[4]، وهذا برأيه اعتقاد فاسد[5]، والصواب أن أصح النظريات اللغوية «هي تلك التي

1- حسام البهنساوي، التراث اللغوي العربي وعلم اللغة الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2004.

2- ميشال زكريا:الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1986،ص21.

3- طه عبد الرحمان: المنطق والنحو الصوري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1983، ص7.

4- عبد الرحمان **الحاج صالح**، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية،ج1، ص 86.

5- المصدر نفسه، ج1، ص 86.

تستجيب لشروط الصياغة الرياضية»[1]، وننبه هنا إلى أن **الحاج صالح** لفرط وعيه بضرورة هذا المطلب، قد دعا إلى اعتماد منهجية البحث اللغوي الجماعي، حيث يتضافر على فهم بنى اللغة وظواهرها اللغوي العالم بنحوها، والمهندس العارف بالبرمجيات، والأرطوفوني المتخصص في أعطاب أعضاء النطق وغيرهم.

إن حرص **الحاج صالح** على تجديد الدرس اللغوي العربي القديم - وإن كان امتثالا لفلسفة البحث العلمي الحديث - فهذا لا ينسينا أن شعورا قد تنامى لديه بانبناء التراث النحوي الخليلي على أسس رياضية محضة، إلى درجة قد يلتبس فيها علينا: أقاده فكر الخليل الرياضي إلى محاولته صورنة النظرية الخليلية؟ أم أن شروط الممارسة العلمية اللغوية الحديثة هي من دفعته إلى تلك المحاولة التي لازالت مستمرة إلى حين كتابة هذه الأسطر.

-2 تجديد وصف اللغة العربية من خلال بناء نظرية لسانية عربية حديثة، علما أن هذا البناء يمتح مفاهيمه ومصطلحاته وتصوراته من النحو الخليلي كما هو معلوم، مستغلا في الآن نفسه عجز اللسانيات الحديثة وبخاصة في توجهها البنوي عن تقديم وصف وتحليل مقنعين للغة العربية، مما يعني أن التجديد يمكن معاينته ضمن علاقته بالتراث اللغوي الأصيل.

ففي هذه العلاقة يجدد **الحاج صالح** الدرس اللغوي العربي القديم من خلال مشروع يمكن توزيعه مرتبا على الخطوات التالية:

أ/ المواصلة:

أقصد بهذه الخطوة الإشارات الصريحة والعديدة التي يؤكد فيها **الحاج صالح** أن منطلق نزعته التجديدية مواصلة الجهد الخليلي وال**سيبويه**ي في بناء نظرية تعكس حقيقة بنى اللغة العربية وظواهرها.

فتارة ترد خطوة «المواصلة» في صيغة عامة، لا تبين عن سبل المواصلة، وتكتفي بتقديم العنوان العام للنهج التجديدي –أي المواصلة-، يقول **الحاج**

1- المصدر نفسه، ج1، ص 96.

صالح «تعرضنا في هذه الدراسة لأول مرة لتقويم النظرية اللغوية العربية التي كانت أساسا لأغلب ما يقوله **سيبويه** وشيوخه، ولا سيما الخليل وكيفية مواصلة هذه الجهود الأصيلة»[1].

وتارة أخرى يفصل **الحاج صالح** في كيفيات "المواصلة" أو أسلوبها، فثمة حالات تقتضي "المواصلة" تمكن الباحث اللساني من المعرفة اللسانية الحديثة، بل إن **الحاج صالح** يتفاؤل بجيل من الباحثين «يريد أن يواصل ما ابتدأه الخليل و**سيبويه** ومن تابعهما»[2]، وقد تخصص في علوم اللسان بمعناها الحديث.

وفي حالات مغايرة تتطلب "المواصلة" عدم الوثوق في الآراء اللغوية العربية القديمة إلا بدليل اختباري، لا سيما تلك الآراء التي يمكن للتقنية الحديثة أو التكنولوجيا المعاصرة أن تثبت صحتها أو تبطلها، فبذلك يمكن «أن نواصل العمل الذي ابتدأه هؤلاء العلماء وننطلق في ذلك من الأقوال الصحيحة»[3].

وبين اتكاء اللساني العربي على اللسانيات الحديثة، واختبار آراء القدماء من حيث هما كيفيتان للخطوة الأولى في مشروعه التجديدي، تقع كيفية ثالثة تنزوي "بالمواصلة" إلى أبسط مظاهرها حين يكون الغرض التوضيح لا غير، فممن كوّنهم **الحاج صالح** أو تأثروا بنزعته التجديدية باحثون «يحاولون الآن أن يوضحوا هذه الأفكار [النظرية الخليلية] ويواصلوا ما بدأه الخليل وأتباعه»[4].

ب/ الكشف:

لئن كانت «المواصلة» مفهوما متصلا بالمفهوم المركزي وهو «القراءة»،

1- عبد الرحمان **الحاج صالح**، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص 207.

2- المرجع نفسه، ج1، ص 208.

3- المرجع نفسه ، ج1، ص 266.

4- عبد الرحمان **الحاج صالح**، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ج1، ص 241.

أقرب إلى «القناعة»، أو « ما يجب أن يقوم به الباحث» إزاء تراثه اللغوي، فإن «الكشف» مفهوم لجأ إليه **الحاج صالح** ليعبر به عن الوجه العملي أو الحركي لمفهوم «المواصلة».

فلكي نواصل جهود القدماء يجب قراءة تراثهم الأصيل، وقراءتنا كي تكون تجديدية لا ترددية يتوجب عليها أن تكشف للقارئ المتخصص ما استغلق على النحاة المتأخرين من مفاهيم أولا، وما كان ذا فاعلية في التحليل اللساني الحديث ثانيا.

فالكشف بهذا التصور، انتقال بمفاهيم حول الظاهرة اللغوية وردت في النظرية اللغوية العربية من حالة الوجود بالقوة إلى حالة الوجود بالفعل، وهذا يعني أن **الحاج صالح** في سياق مشروعه القرائي التجديدي لا يدّعي ابتداع أو اختلاق هذه المفاهيم، بل حسبه التنبيه إليها والسعي إلى استنباطها.

لأجل ذلك لاحظنا استئناس **الحاج صالح** بلفظ «الكشف» الوارد مرات عدة في خطابه اللساني، حتى إننا لنعده من المتواترات اللفظية عنده ليعبر به عن موجود أمطنا عنه اللثام لا غير.

ولقارئ ما أن يعتبر مثل هذا العمل الذي يقف عند حدود «الكشف» أو الإشارة الموجود قبلا، من السهولة والبساطة بما كان، وهذا قد يكون سليما لو أن المفاهيم المكشوف عنها، كانت في سياقها الأصلي واضحة من حيث البناء (النظرية) الذي انتظمت فيه.

إن ما يحسب للحاج صالح، أو أعتقد أنه تفرد به، بخلاف الكثير من اللسانيين العرب الذين اشتغلوا على المتن النحوي العربي القديم أنه تمكن من «تجميع» مفاهيم الخليل و**سيبويه** المتناثرة في خطابيهما وفي خطابات آخرين استوعبوا تلك المفاهيم، واستطاع بعد التجميع والتجديد إعادة تنظيمها في بناء نظري متماسك، عرف فيما بعد ذلك بالنظرية الخليلية الحديثة.

إن وعي **الحاج صالح** بحدود عملية «الكشف» التي تنطلق من التقاط المفاهيم الأساسية للتحليل اللغوي العربي القديم، انتهاء ببلورتها في بناء نظري واضح، هو ما حدى به إلى تذكير مخاطبه، في غير ما مرة بالتزامه بتلك الحدود.

فعلى الصعيد المعجمي يستعمل المخاطِب من دوال اللغة ما يعبر عنه ككاشف لمستور، وعن المكشوف عنه كمبدع، وفي هذا شيء ليس بالقليل من الأمانة العلمية، ونسبة الأفكار لأهلها، كما توحي الألفاظ المنتقاة بعناية ودقة عن وعي صاحبها، بأنه بصدد الاشتغال على أقوال الغير، والوقوف على ما غاب علينا من أقوالهم فيكشفه لنا.

لقد آثر **الحاج صالح** أن يصف قراءته للتراث الخليلي الأصيل من وجهة نظر علومية (إبستيمولوجية) بأنه «نظرية على نظرية»[1]، أو هي بمثابة "نظرية ثانية"[2]، وفي كلتا التسميتين نحن أمام نظرية موجودة أو مودعة بالقوة في تراث النحاة الأوائل، والكشف عنها بتبيان أساسياتها ومبادئها ومفاهيمها وكيفية ارتباط كل ذلك بعضه ببعض هو إعلان عن نظرية ثانية، بل لعلنا قد نشبه الحالة هنا بثنائية الخفاء (النظرية الأولى) والتجلي (النظرية الثانية).

وفي حالات أخرى يؤثر **الحاج صالح** اللجوء إلى عبارة "إعادة القراءة" التي تشي في أبعادها الدلالية الرفيعة عن قراءة أو قراءات أولى أخطأت الفهم والقصد، مما استلزم "قراءة ثانية" أو إعادة "فعل القراءة"، بوعي أكبر يمكّن من كشف الغامض أو المستغلق.

يقول **الحاج صالح**: «وأما اعتقادنا فهو أن مثل هذه النظرية الدقيقة موجودة أصولها ومفاهيمها في النحو العربي الأصيل، أي ما تركه لنا أمثال **الخليل وسيبويه** ومن تلاهما، ويتضح ذلك بإعادة قراءة ذلك ليس في

1- عبد الرحمان **الحاج صالح**، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص 226.

2- المرجع نفسه، ج1، ص 208 (الهامش).

ضوء النظريات الحديثة فقط، بل بدراسة إبستيمولوجية دقيقة لمفاهيم وتصورات وطرق تحليلهم»[1].

وأما لفظة "الكشف" في حد ذاتها، الدالة على الخطوة الثانية في إطار القراءة التجديدية للتراث اللغوي، فتعددت سياقات ظهورها، غير أن جميعها تقدم لنا **الحاج صالح** في صورة الجامع لأثر اندثر وتفككت أجزاؤه، ويحاول بتقنيات وشروط قرائية -سنفصل فيها القول لاحقا- إعادة بناء هذا الأثر وتفعيله في الخطاب اللساني العربي الحديث.

"فالكشف" عنده قد يكون مشروعا - وأحسبه كذلك- قضى فيه كما يقول ما يربو عن الثلاثين عاما[2]، بعدما تيقن «أن هذه المفاهيم جديرة بأن يكشف عنها وعن حقيقتها، أي بحسب ما قصده من كل واحد منها صاحب الكتاب وشيوخه وخاصة الخليل»[3].

وقد يدقق مرات في تفاصيل مشروعه المنصب على المفاهيم الأصيلة من ناحية والمغيّبة من ناحية أخرى حين يهتم بعرضها وتنسيقها في إطار نظري محكم، ثم كيفية اشتغال هذا البناء النظري في تحليل اللغة العربية، وهو ما عده **الحاج صالح** «محاولة للكشف عن ماهية هذه العلاقات [بين مفاهيم النظرية] ونوعية التراكيب التي تنتج عنها»[4].

غير أننا رصدنا في خطابه اللساني سياقات أخرى لا ترتبط "بالكشف" ذاته كإجراء مارسه **الحاج صالح** على مواد التراث اللغوي الخليلي، بل بدواعي "الكشف" ومسوغاته، والذي هو أحد أمور ثلاثة:

1- المرجع السابق، ج1، ص 334.

2- عبد الرحمان **الحاج صالح**، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ج1، ص 208.

3- المرجع نفسه، ج2، ص 81.

4- عبد الرحمان **الحاج صالح**: منطق العرب في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، د ط، 2010، ص 93.

إما جهل بما قصده نحاة القرون الأولى من مفاهيم وتصورات لسانية دقيقة مست بنية اللغة العربية ومجاريها وطرق تصريفها، علما أنه قد تضافر على طغيان التجاهل استشراء نحو القرون المتأخرة ذي الطابع المدرسي والجامد، أو استبداد اللسانيات الحديثة ببعض اللغويين العرب المحدثين؛ لذلك بدا للحاج صالح غريبا «أن تكون هذه الأعمال التي لا تقل أهمية عن أعمال أكبر العلماء المحدثين في العلوم الأخرى، مجهولة تماما عند أكثر الناس، بل ومجهولة في كنهها وجوهرها عند الكثير من الاختصاصيين المعاصرين»[1].

وأما المسوغ الثاني فلا يرتبط عنده بالمتلقي (القديم أو الحديث) الذي يتجاهل هذه المفاهيم اللسانية الدقيقة، بل يرتبط بضرب من التأمل في تاريخ العلوم وكيفية صيرورتها.

فالحاج صالح لا يناصر التوجه الفلسفي الأوربي الذي يؤمن بالتطور الخطي للعلم أو المرحلي، ويرى في العودة إلى كل معرفة قديمة عودة إلى ممارسات ميتافيزيقية أو غيبية في تفسير الظواهر المتعلقة بالإنسان أو الطبيعة.

بل يتصور حركية العلوم مثلما قد تكون قفزات إلى الأمام، فقد تكون ارتدادات نوعية لماضي العلم، وذلك حين يكتشف العالم أن من المفاهيم القديمة ما لم ينتبه إليها في عصرها، أو لم يفهمها أهل ذلك الزمان، فركنت إلى البقع المظلمة من التاريخ، قد تبعث من جديد ويعاد تنشيطها في إطار نظري ومنهجي ما.

ومن ثمة يستند **الحاج صالح** إلى هذا المبرر العلومي، ليعطي المشروعية المعرفية لابتعاث النظرية الخليلية وتحيينها وسط خطاب لساني حديث تطبعه كثرة مدارسه وتياراته.

1- **عبد الرحمن الحاج صالح:** بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 208.

يوضح **الحاج صالح** هذا الموقف الإبستيمولوجي الرافض للرؤية الخطية للعلم والمتقبل "للرجعات العلمية"، قائلا: «الخضوع المطلق لما قاله الغربيون في القرن الماضي أن تطور المعرفة هو خطي تسلسلي... وهذا غير صحيح بالنسبة إلى الفكرة العلمية الواحدة، لأن الرقي العلمي قد يتحقق عند قوم فجأة في وقت ما لبعض الأسباب، ثم يتوقف عندهم الإبداع وتختفي بعض الأفكار، ثم يكتشفها غيرهم من جديد ربما في إطار تاريخي آخر وتصور آخر عند غيرهم بعد زمان وقد يكون طويلا»[1].

إن هذا الموقف بعينه هو الذي يسحبه **الحاج صالح** على "مفهوم القراءة الجديدة" في نسقها العلمي (أي الكشف)، حين يدفع «بالأفكار العلمية التي قد يصيبها الاندثار الكامل»[2] من زمنها البعيد إلى واجهة الأحداث العلمية المعاصرة، وبهذا التصور الإبستيمولوجي لصيرورة العلوم، تنتفي حالات الاستغراب أو التعجب التي قد تنتابنا حين نجد أحيانا أن «النحو العربي الذي أبدعه هؤلاء في المستوى العلمي الذي بلغته اللسانيات الحديثة أو يفوقه من بعض الوجوه بعد أن مضى عليه أكثر من ألف سنة»[3].

أما المسوغ الثالث والأخير للكشف عن مقولات لسانية تراثية سبقت زمنها، فهو شعور **الحاج صالح** بوجود تقارب أو تماثل بين ما تفرزه اللسانيات الحديثة، وما سبق للغويين القدامى أن ذكروه، فكان هذا التقارب أدعى إلى تحريك آلية "القراءة الكاشفة" في أفق لا يروم تفضيل معرفة موروثة على أخرى دخيلة، بل اختبار العدة المفاهيمية لكليهما من حيث أصالتها وعمقها وكفايتها التفسيرية وقابليتها التطبيقية.

ولعلنا قد لا نجد فيما كتب **الحاج صالح** عبارة أو فقرة تجمع لدى قارئها انقداح "الكشف" بموجب التقارب مع خلاصة هذا "الكشف" مثل

1- **عبد الرحمن الحاج صالح**: بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، ج2: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص 45.

2- المرجع نفسه، ج2، ص 45.

3- المرجع السابق، ج2، ص 45.

قوله: «هذا وبعد أن استضأنا بما أتت به اللسانيات لفهم عبارات المتقدمين من النحاة وإدراك مقاصدهم، انعكست هذه الأشياء في البحث وأصبحنا نستضيء في الكثير من الأحيان بالنظريات والمفاهيم الخليلية الأصلية لفهم بعض الأسرار اللغوية التي ما تزال عند أكثر الباحثين غامضة مستغلقة»[1].

ج/ البناء:

وهو الخطوة العملية الثالثة في مشروع قراءته التجديدية، وأقصد بالبناء انتقال عبد الرحمان **الحاج صالح** من مرحلة كشف المفاهيم اللسانية الخليلية الأصلية المفسرة لبنية الكلام العربي، إلى مرحلة صياغتها في بناء نظري متماسك، يستجيب لمتطلبات الدراسة اللسانية الحديثة والتي على رأسها القابلية للصورنة من ناحية، والتطويع للحواسيب من ناحية أخرى.

ومرحلة بناء النظرية هي غاية كل بحث في اللغة «فالنظرية اللغوية المتماسكة، أي التي لا تحتوي على غموض في تحديد مفاهيمها ولا تخلط بين هذه المفاهيم ولا تقتصر على بعض أشكال هذا التحديد دون بعض، هي الغاية المنشودة التي يجب أن يحققها اللغويون»[2].

بيد أن "البناء" في قراءة **الحاج صالح** التجديدية سار ضمن مسارين متلازمين: مسار يكتفي بعرض مفاهيم النظرية ومبادئها، كما جمعها من أقوال الخليل و**سيبويه** ومن تلاهما، ومسار يهدف إلى عصرنة هذه النظرية بصياغتها صياغة رياضية صورية، وهو نفسه يفصح بهذا المسار الثنائي وإن كانت إشارته للمسار الأول قد وردت في تركيب اعتراضي، توحي بالفاصل الزمني بين المسارين، فالعرض لا بد وأن يستغرق من الزمن ما يكفيه حتى تتبين المفاهيم، وترتب، وتحلل وتحدد، ثم تليه مرحلة الصياغة الرياضية والصورية لتلك المفاهيم.

1- عبد الرحمان **الحاج صالح**: بحوث ودراسات في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، 2007، ص 184-183.

2- عبد الرحمان **الحاج صالح**: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 317.

فالدراسات اللسانية العربية حسب **الحاج صالح**، والمتأثرة بنحوه الخليلي «قد وصل البحث فيها الآن -وبعد التحليل والتحديد لكل مفاهيم القدامى- إلى مرحلة الصياغة المنطقية الرياضية»[1].

لقد شكلت هذه الخطوة، بحسب منطوق الخطاب اللساني لدى **الحاج صالح**، أهم مرحلة وأعقدها، ذلك أن البعض قد يتوهم سهولة جمع "المفاهيم" أو "التصورات"، ويسر تحويلها إلى معادلات رياضية، كأنما ذاك هو الصورنة !

والحقيقة أن في ما أقدم عليه **الحاج صالح**، ضمن تجربة قل نظيرها في الخطاب اللساني العربي المعاصر، فمن ناحية العرض فالمفاهيم التي جردها **الحاج صالح**، كالباب، والمثال، والانفصال، والابتداء، والاستقامة وغيرها. لا تسلم نفسها للقارئ بالسهولة التي نتصورها، فهي لم توجد في إطار نظري واضح، بل وردت عند جملة من اللغويين أبرزهم الخليل و**سيبويه**، ومما يزيد الوضع تعقيدا أسلوب القدماء في عرض المفاهيم في بعض الحالات، حيث يكتفون بمثال دال على المفهوم، أو السكوت عن تعريفه ظنا أنه من المعروفات أو المسلمات.

وفي أحيان أخرى يصطدم قارئ النصوص التراثية، بافتقاد ما بين يديه من كتب إلى منهجية واضحة، مما يجعل مهمة القارئ محفوفة بالصعوبات التي لا بد لها من احتياطات منهجية صارمة، فمثلا «الذي يطالع كتاب **سيبويه** ويمعن النظر في معطياته يلاحظ ضربا من عدم الانسجام ولربما اختلال التوازن بينها، فليس في الكتاب طريقة واحدة لتصنيف المسائل وتقديمها، وتوضيع المواضيع، وتعليل الأحكام، وتسمية المفاهيم»[2].

أما من ناحية الصورنة فالعملية ليست مجرد تحويل المصطلحات اللغوية إلى رموز فحسب كأن نقول:

مفع ←	فا، مفعول به ←	فعل	ف، فاعل ←

1- المرجع السابق ، ج2، ص 54.

2- عبد القادر المهيري: أعلام وآثار من التراث اللغوي، دار الجنوب للنشر، تونس، د ط، 1993، ص 39.

فهذه بمثابة الأرقام في المنظومة العددية أو الأصوات في الأبجدية اللغوية، والأهم هنا كيف يمكن معالجة البيانات اللغوية وظواهرها لا من خلال الكيانات اللغوية المنطوقة، بل من خلال خلق تمثيلات لها في إطار اللغة الصورية، ولا شك أن هذا المسعى –علاوة على وعورته- فإنه يتطلب من المعارف ما يتجاوز المعرفة النحوية القديمة أو اللسانية الحديثة، إلى امتلاك أساسيات الجبر والرياضيات والمنطق الصوري.

بهذه الخطوات الثلاث: المواصلة،و الكشف،و البناء، تكون القراءة كمفهوم نووي في خطاب عبد الرحمان **الحاج صالح** اللغوي قد استوفت معالمها، وكشفت عن ماهيتها لا من خلال تصريح منشئها، بل من خلال صفتها وهي التجديد.

إلا أن توظيف عبد الرحمان **الحاج صالح** لمفهوم القراءة، بالصورة التي جلوناها من خطابه اللساني يطرح إشكالا يتعلق بتصنيفها قياسا إلى أصناف عديدة من القراءات التي عرفها المتن النحوي العربي القديم. فحسب مصطفى غلفان يمكن تصنيف قراءة التراث من حيث الموضوع الذي تتمحور حوله القراءة إلى[1]:

- قراءة شمولية تتمحور حول التراث اللغوي العربي في كليته.
- قراءة قطاعية: تركز على قطاع أو مستوى تحليلي في اللغة (الصوت،والصرف، والتركيب)
- قراءة النموذج الواحد: غايتها دراسة فكر شخصية لغوية عربية تراثية.

أما من حيث الغاية فيقرر غلفان الأنماط القرائية التالية[2]:

- قراءة تفاعلية: هدفها خلق نوع من التفاعل بين الفكر اللغوي العربي القديم والنظريات اللسانية الحديثة.

1- مصطفى غلفان: اللسانيات العربية الحديثة:دراسة نقدية في الأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم:04، جامعة الحسن الثاني، عن الشق، الدار البيضاء، المغرب،دط،1998، ص 137.

2- المصدرنفسه، ص 138-137.

- قراءة تمجيدية، تنوه بالتراث اللغوي وتضفي عليه هالة من العظمة.

- قراءة إصلاحية: تستهدف تخليص النحو العربي من الشوائب والمعوقات العالقة به من تجريد وتعليل وحذف وعامل وتقدير.

فإلى أي نوع من هذه القراءات يمكن أن ندرج قراءة **الحاج صالح** التجديدية ؟

الظاهر أن أيا منها لا يمكن أن يحتوي صورة القراءة كما وردت عند **الحاج صالح**. فهي ليست شمولية لأنها اقتصرت على تراث دون تراث، وليست قطاعية لأنها لم تعن بمستوى لغوي بعينه، كما أنها لم تخص علما من أعلام الفكر اللغوي العربي القديم، بل ارتبطت بنخبة من علماء العربية كالخليل و**سيبويه**، وابن جني، والرضي الاستراباذي وغيرهم.

ولا يمكن اعتبارها أيضا قراءة تفاعلية، لأنها سعت إلى بناء نظرية لغوية عربية مستحدثة لها مكانتها ضمن التيارات اللسانية المعاصرة، وهامش التفاعل بينها وبين تلك التيارات محدود جدا، بدليل الاقتراضات التي حدثت بينهما، ونزعة الاستقلالية عن اللسانيات البنوية أو التوليدية التي يفترضها **الحاج صالح** في النظرية الخليلية.

كما لا يستقيم نقده للتراث اللغوي القديم الذي أنتجه المتأخرون من النحاة ووصفه إياه بالمدرسي تارة، والمتحجر تارة أخرى، بادعاء أن قراءته يمكن أن تكون تمجيدية.

أما أن تكون قراءاته إصلاحية، فذلك من أبعد ما قد يصدق عليها، ولا أدل على ذلك من أن القضايا التي أقصاها اللسانيون الوصفيون العرب من الدرس اللغوي العربي القديم وعدوها من عيوبه على خلفية نزعتيه المعيارية والتعليمية، هي في الخطاب اللساني لدى **الحاج صالح** من المفاهيم الأساسية التي تفردت بها اللسانيات الخليلية، أو تقاطعت فيها مع مفاهيم مشابهة لها في مدارس لسانية أخرى، كالتجريد والعامل والتعليل، والاستقراء وغيرها.

على هذا الأساس نقترح تنميطا جديدا "للقراءة" كما مارسها عبد الرحمان **الحاج صالح**، وفق ثنائية الموضوع والغاية اللتين اعتمدهما مصطفى غلفان.

فمن حيث الموضوع، نلاحظ أن **الحاج صالح** مارس اختيارا واعيا لموضوع أو (موضوعات خطابه اللساني)، ونجد تجليات هذا الاختيار أو الانتقاء على عدة مستويات أهمها:

أ/ المستوى الزمني: إذ يقتصر على فترة نضج الفكر اللغوي العربي القديم (ما قبل القرن الرابع الهجري).

ب/ المستوى الإشكالي: وفيه يثير **الحاج صالح** إشكالات لغوية ترتبط ببنية اللغة العربية أو ظواهرها، والتي لم ينتبه إليها اللغويون المتأخرون أو استغلقت عليهم، ويعني هذا أن **الحاج صالح** يثري البحث في التراث اللغوي العربي بإشكالات جديدة وجديرة بالاهتمام، لأصالتها من ناحية، وقدرتها على منافسة النماذج اللسانية الحديثة من ناحية أخرى.

ج/ المستوى الشخصياتي: ونعني به أن صاحب الخطاب يستلهم تصوراته ومفاهيمه من فكر شخصيات لغوية تراثية محددة، أشهرها، **سيبويه** وشيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي.

كما أن **الحاج صالح** نفسه لا يخفي عن قارئه هذه الانتقائية التي يسلطها على موضوع خطابه، حين يصف نزعته في قراءة التراث بأنها «امتداد منتقى للآراء والنظريات التي أثبتها النحاة العرب الأولون»[1].

لذلك قد نصف مثل هذا النوع من القراءات في التراث بأنها "قراءة انتقائية" تنتقي مادتها من التراث، وإشكالاتها، ونماذجها الإنسانية.

أما من حيث الغاية، فيفترض أن تكون منسجمة مع الطابع العام لخطابه اللساني، والذي لا نغالي إن قلنا إنه خطاب غير مهادن أو تدافعي، أي يحافظ على استقلالية النظرية اللغوية العربية القديمة التي قضى في كشفها وبنائها

1- عبد الرحمان **الحاج صالح**، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 208.

عمرا ليس بالقصير، من ناحية، ويقارنها – طالما أنها مستقلة- بالنظريات اللسانية الحديثة، ليثبت كفايتها التفسيرية والتطبيقية من ناحية أخرى.

بل إن الباحث قد يتبدى له **الحاج صالح** في صورة المستند إلى استراتيجية محكمة في صناعة خطابه اللساني، قوامها: التقوية، والتفنيد أو الإبطال حسب عبارة كارل بوبر.

فالتقوية تتصل رأسا بما هو ساع إلى تحقيقه ضمن مشروعه في قراءة التراث، وهو بناء وصياغة نظرية لسانية عربية ذات أصول تراثية ملاءمة للغة العربية وصفا وتفسيرا واستثمارا.

أما التفنيد أو الإبطال فموجه إلى اللسانيات الحديثة، وتحديدا البنوية منها والتوليدية، وإن كانت الأولى قد نالت قسطا كبيرا من التفنيد والنقد قياسا إلى الأولى، وفي هذا الإطار سعى **الحاج صالح** إلى إبطال بعض المقولات اللسانية الحديثة عن طريق إثبات عجزها الإجرائي، ومن ثمة القول بعدم صلاحيتها، وضرورة التفكير في بديل إجرائي قوي لها، وهو ما وجده **الحاج صالح** في نظريته الخليلية الحديثة.

ويتفق هذا السلوك الخطابي الرامي إلى إضعاف اللسانيات الحديثة (البنوية على وجه الخصوص) وإثبات عجزها أمام فهم أو تحليل بعض الظواهر اللغوية، بما قام به تشومسكي في بدايات دعوته إلى النموذج اللساني الجديد وهو اللسانيات التوليدية.

فقد لاحظ مؤرخو اللسانيات أن «من بين الأسس التي تقوم عليها استراتيجية تشومسكي في شقها التفنيدي، السعي دوما إلى تأزيم البنوية ذات النزعة الوضعانية بنعتها بالقصور وظلال الطريق»[1].

ومن الأمثلة التي يمكن أن تكون شاهدا على أسلوب تعجيز اللسانيات البنوية أو إضعافها، تقنية الكشف اللساني عن الوحدات الدالة والوحدات

1- محمد محمد العمري/ الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية، دار أسامة للنشر،الأردن، ط.1، 2012،ص 128.

غير الدالة، إذ تشتهر اللسانيات البنوية في توجهها الوظيفي الفرنسي الذي أسسه أندري مارتيني بمبدأ التقطيع المزدوج، حيث يكون ناتج التقطيع الأول وحدات دالة هي إما كلمات أو صرفات، أما ناتج التقطيع الثاني فهو الفونيمات كونها وحدات مميزة غير حاملة للدلالة.

مثلا: عنده الكتابان.

التقطيع الأول:الوحدات الدالة: عند/ه/ ال/ كتاب/ان

حيث أن:

عند: صرفة (أداة).

ه: صرفة (ضمير).

ال: صرفة (أداة).

كتاب: كلمة

إن: صرفة دالة على التثنية.

التقطيع الثاني:الوحدات غير الدالة:ع/ن/د/ه/ا/ل/ك/ت/ا/ب/ا/ن

في هذا السياق يطرح **الحاج صالح** مثالا مضادا غايته تأزيم اللسانيات البنوية وإثبات عجزها في الكشف عن بعض الوحدات الدالة التي قد يتضمنها الكلام البشري، فمثلا: كلمة أصحاب، كيف يمكن لتقنية التقطيع البنوية أن تكشف لنا عن الوحدة الحاملة لمعنى الجمع؟![1].

إن عدم قدرة اللسانيات البنوية عن تقديم تحليل لهذه الوحدة، هو وجه من أوجه قصورها وعجزها، ومن ثمة انتقاص من كفايتها الوصفية والتفسيرية، إذ يفترض فيها القدرة على تفسير جميع الظواهر التي تعتري اللسان البشري، ما دامت علما موضوعها اللسان البشري لا اللسان النوعي أو المحلي.

1- أنظر عبد الرحمان **الحاج صالح**/ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية ، ص 252.

بالمقابل، وتقوية للنظرية الخليلية يطرح **الحاج صالح** الحل التحليلي لمثل هذه الوحدات اللغوية التي قد تتضمن «معنى جزئيا» دون قيام مؤشر عليه من داخل بنية الوحدة اللغوية ذاتها، والحل المقترح مستمد بطبيعة الحال من كشوفاته القرائية لتراث الخليل ومريديه.

فباعتقاده أن التفكير اللغوي القديم قد تجاوز هذا المأزق التحليلي باللجوء إلى مبدأ البنية الممثلة، فالمثال أصحاب يمكن اشتقاق معنى الجمع فيه من خلال بنيته التي قد يشاركه فيها وحدات لغوية أخرى مثل: أحباب، أتراب...إلخ، وهذا يعني أن التحليل العربي لا يقف عند حدود الوحدات المقطعة، فيصنفها أو يمايزها عن بعضها البعض، بل يتجاوز ذلك إلى «إجراء عنصر على آخر على حد تعبير النحاة، أي يجعل علاقة مباشرة بين العناصر التي توجد بين مجموعتين على الأقل لاستنباط البنية التي تجمعها جميعا»[1].

ويرى **الحاج صالح** أن تفطن اللغويين العرب الأوائل إلى مفهوم «المثال» أو «البنية الممثلة» كما عبرنا عن ذلك، هو ما جنبهم الوقوع في «التقطيعية المفرطة»[2]، إذ مكنهم هذا المفهوم من تجاوز تحليل الكلمات عند محاولة استكشاف وحدات المستوى الصوتي باعتباره آخر محطة تقطيعية، إلى ما يمكن أن يعبر عن بنيتها، وبنية كلمات أخرى مناظرة لها.

إن ما سبق ذكره، يدفعنا إلى إعادة النظر في صنف القراءة التي يمكن أن ندرج فيها «قراءة». **الحاج صالح** لتراث الخليل وأتباعه، لذا نقترح أن تصنف هذه القراءة، وكل قراءة تحذو حذوها في صنف القراءة التفنيدية، ويعود السبب في اقتراح هذا التصنيف إلى أن واقع الخطاب اللساني لدى عبد الرحمان **الحاج صالح** يركز على استراتيجية التفنيد، سواء أكان التفنيد موجها إلى اللغويين العرب المتأخرين، أو اللغويين العرب المحدثين أو اللسانيين الغربيين.

1- عبد الرحمان **الحاج صالح**/ بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص212.

2- المرجع نفسه، ص 252.

أولم يدحض أو يفند **الحاج صالح** تسرب مفاهيم أرسطية من منظومة الفكر الفلسفي اليوناني إلى منظومة فكر النحاة العرب المتقدمين؟ أولم يفند أيضا تلقي النحاة المتأخرين لمفاهيم النحو الخليلي بشكل سليم ؟! ألا يمكن أن نعتبر في السياق ذاته من باب التفنيد أيضا، إثباته بالأدلة أن اللغة التي جمعها اللغويون إبان مرحلة جمع اللغة، ليست ممثلة لقبائل عربية دون أخرى، بل هي جامعة وممثلة لكل اللهجات العربية السارية الاستعمال آنذاك ؟![1] أوليس تفنيدا أن يعدد **الحاج صالح** مفاهيم إجرائية خليلية:كالمثال، والسكون وغيرهما، لا عهد للسانيات الحديثة بها بنوية كانت أم توليدية!؟

3 - شروط قراءة التراث اللغوي لدى عبد الرحمان الحاج صالح:

لم يوظف **الحاج صالح** «القراءة» كمفهوم، ذي فاعلية في إحياء النظرية اللغوية القديمة بصورة مطلقة بل حفه بمجموعة من القيود والشروط المسبقة مما يعني أن هذا الأخير يعي «خطورة» قراءة التراث اللغوي في عمومة، إذ هي بلا شك محفوفة بمزالق التأويل، أو الاستنطاق الذي قد يلامس التعسف، أو اللاتاريخية حين يقرئ النص التراثي خارج سياقه الذي اندرج فيه.

وفي الخطاب اللساني لدى **الحاج صالح** ما يكشف عن توجسه، أو حذره من قراءة التراث اللغوي، وهذا الحذر دفع به إلى تقييد قراءته بما يرفعها عن كل إسقاط مقيت أو تأويل بعيد، ويصوغ لنا خارطة طريق هي بمثابة دستور القراءة لديه.

إذ ينبه قائلا: «لهذا احتطنا احتياطا كبيرا في أثناء عملنا الطويل واضطررنا إلى أن نضع بعد التأمل المديد والمقارنة بين طرائق البحث الدلالي القديمة والحديثة طريقة علمية دقيقة للكشف عن الدلالات المقصودة بالفعل»[2].

1- أنظر المرجع نفسه ، ص 69. وأنظر أيضا: السماع اللغوي العلمي عند العرب: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص 96 –ص.97.

2- عبد الرحمان **الحاج صالح**: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص 81.

لقد توزع مقيدات «القراءة الجديدة» عند **الحاج صالح**، وعلى هدي احترازه من مزالقها على عنصرين أساسيين يؤثران بشكل مباشر على نوعية القراءة، ونواتجها وهما: القارئ، ومنهج القراءة، بيد أننا سنفصل القول في الشرط الأول دون سواه تاركين الشرط الثاني إلى دراسة أخرى مستقلة بذاتها.

4 - القارئ وقراءة النص التراثي في فكر عبد الرحمان الحاج صالح اللغوي:

أ/ القارئ: يركز **الحاج صالح** أهمية قارئ التراث اللغوي في جانبها البيبليوغرافي، إذ لا تخل مناقشة لقضية لغوية عند مفكر لغوي قديم أو غيره، من الاعتماد على مراجع نستضيء بها أثناء المعالجة، أولها ما تركه ذلك المفكر ذاته، وثانيها ما كان موجودا من آثار علمية إلى عهده، فذلك أوثق في استجلاء المقاصد وبناء التصورات.

غير أن من القارئين من سلك سلوكا آخر، فلا يكلف نفسه عناء الاستقصاء البيبليوغرافي، فنراه يعود إلى أقرب وأيسر المراجع والمصادر ظنا منه أنها تغني عن العودة إلى ما هو مؤلفات أصول في هذا الموضوع أو ذاك.

وهذا النمط من قراءة التراث، هو ما رآه **الحاج صالح** مهيمنا على صناعة الخطاب اللساني العربي، في جزءه المنغلق بقراءة التراث اللغوي، وأمارة ذلك ميله إلى «الاكتفاء بما يقوله المتأخر عن المتقدم والتهاون بما قاله المعني بالأمر نفسه، والاقتصار بما روي عنه وعن مذاهبه وأفكاره ولو بعد قرون»[1].

ويشبه **الحاج صالح** هذا الوضع، بالباحث اللغوي الذي يستغني عن العودة إلى كتاب **سيبويه**، بالرجوع إلى شروحه، أو ما هو أدنى منها، كالمتون والحواشي النحوية التي تعود إلى العهود المتأخرة من تاريخ النحو العربي، وما زاد الأمر سوءا المفعول السلبي لوسائل النشر، إذ «لم تغير الوسائل المحدثة كالمطبعة شيئا، إذ الذي طبع مرارا هي شروح الألفية وشروح الأجرومية،

1- عبد الرحمان **الحاج صالح**: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة: منشورات المجمع الجزائري للغة العربي ، ص 09.

وشروح التلخيص في البلاغة»[1]، وهذا أمر بلا ريب هو أدخل في باب سوء تدبير أو تخطيط شأننا الثقافي بصورة عامة.

فالمروج له، وبالعودة لجنسي التراث اللغوي في فكر **الحاج صالح** اللغوي، هو مصنفات النحو الجامد أو غير الأصيل، وبالمقابل غيّب النحو الإجرائي فحدث علاوة عن تأخر النشر، تكاسل عن العودة إلى مراجع النحو الأصيل والعزوف عن مفاهيمه وتصوراته.

وتصحيحا لهذا السلوك الببليوغرافي الخاطئ، يدعو **الحاج صالح** إلى الانكباب على ما يستحق القراءة في تراثنا اللغوي، وذلك لا يكون إلا بالقارئ أو الباحث الأصيل «الذي إذا طرق موضوعا قصد منابعه الأصيلة وأمعن النظر في مظانه الأولى، أي في ما تركه المعني بهذا الموضوع نفسه، لا فيما رواه عنه غيره بعد مضي خمسة قرون»[2].

والسلوك الببليوغرافي السليم لا تنعكس فائدته على القارئ للتراث فحسب، بل إن في عودته للنصوص الأصلية لا عما قد ينوب عنها من شروح أو حواش أو تلاخيص إضفاء لدرجة من الوثقية على النص التراثي المقروء.

كما يبدو أن **الحاج صالح** لا يلزم القارئ بهذا التقليد المنهجي والأكاديمي، لأنه من باب منهجية البحث أو القراءة فحسب، بل لعلة أخرى تتصل بتطور مفاهيم النحو العربي وتصوراته منذ نشأته وحتى القرون المتأخرة من تاريخه القديم.

فمما بات مسلما به في فكر **الحاج صالح** اللغوي، انقسام الفكر اللغوي القديم إلى قسمين: فكر نحوي أصيل يمثل بدايات النظرية اللغوية العربية القديمة وأسسها، وفكر نحوي متحجر ساد في الفترة التي تلت القرن الرابع للهجرة، وغلب عليه الولع بالنصوص التي تصوغ القواعد أو تلخصها أو تعلّق عليها.

على هذا الأساس يرى **الحاج صالح** خطورة الركون إلى مصنفات لغويي فترة جمود الفكر اللغوي، فهي لا تعكس فكرا لغويا علميا، بل وتنحو منحى

1- عبد الرحمان **الحاج صالح**: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص 281.

2- المرجع السابق، ج1، ص 17.

تعليميا محضا، كما أنها لا تمثل التطور الصحيح والطبيعي لفكر الخليل وسيبويه مؤسسي الفكر النحوي العلمي الإجرائي وحتى وإن صادف وجودا لمفاهيم ذلك الفكر فلن يكون، «إلا ملبسا وممسوخا، فالمعاني القديمة قد زيد ما ليس منها، ونقص منها ما هو لازم لها»[1].

فهو إذ يلزمنا بهذا النهج في قراءة النص الأصل، إنما يرجو بنا العودة إلى المسار الصحيح الذي كان يسير وفقه الفكر اللغوي الأصيل، ثم حاد عنه المتأخرون من النحاة واللغويين لأسباب عديدة، وهنا قد نفهم مرة أخرى استراتيجية الخطاب اللساني عند **الحاج صالح**، في توظيف مفهوم «القراءة» التي استهدفت في أولى محطاتها «المواصلة».

ولفرط حساسية «قارئ التراث» في إنجاز القراءة التجديدية المنشودة، والذي يتوقع منه مواصلة التفكير اللغوي العربي القديم من آخر نقطة توقف عندها، ثم الكشف عن مفاهيم ذلك التفكير، ومحاولة بناء نسق افتراضي معبرعنه، أوما يعرف اصطلاحا بالنظرية، لاحظنا – في هذه النقطة تخصيصا- ميل **الحاج صالح** إلى أسلوبي التأكيد والنهي، حتى لأنه يحاصر هذا القارئ الافتراضي بتعليمات ملزمة وجب التقيد بها، فمن شواهد ذلك.

قوله «لا بد من التأكد الصارم من صحة الخبر أو الرواية، قبل أن نبني عليه نظرية كاملة، فقد يتساهل المنظر فيبني جميع أقواله على خبر ورد في كتاب أدب أوكتاب من كتب الطبقات»[2].

وقوله «لا يذكر أبدا هذا القول مرويا على لسان غيره، إذا وجد القول في الآثار العلمية التي وصلتنا عن صاحبه»[3].

وأيضا قوله «لا يفسر كتاب **سيبويه** إلا كتاب **سيبويه**»[4]، واستثناء يرخص **الحاج صالح** للقارئ أن يعود في تلقي النظرية اللغوية العربية

1- عبد الرحمان **الحاج صالح**: بحوث ودراسات في علوم اللسان: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص 14.

2- عبد الرحمان **الحاج صالح**: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ج1، ص 15.

3- المرجع نفسه، ج1، ص 17

4- المرجع نفسه، ج1، ص 18- ص 283.

القديمة إلى من يصفهم بأنهم من أدركوا مقاصد الجيل الأول من النحاة، وعليه يكون قارئ التراث اللغوي حسب منهج **الحاج صالح**، أمام مرجعية ببليوغرافية مزدوجة أولها ما ترك المعنى في حد ذاته، وثانيها «من أدرك مقاصده حق الإدراك مثل ابن السراج وأبي على الفارسي وابن جني، وذلكم العالم الفذ: الرضي الاسترابادي»[1].

إن هذه الشواهد المذكورة، تعكس لنا حرص **الحاج صالح** على توجيه قارئ النص التراثي إلى الأسس المنهجية السليمة التي تقود إلى قراءة مثمرة لا تكتفي بإعادة شرح أو توضيح ما قرئ، بل غايتها استنباط فكرة أو مفهوم أو تصور يكون بداية لبناء نظري عربي أصيل. وإلى جانب الاحتياط المتعلق بمنهجية العمل الببليوغرافي، يلفت **الحاج صالح** نظر قارئ التراث، إلى ضرورة الاحتياط من كل فكر مسبق أو حكم قبلي، يؤدي إلى تفسير النص المقروء على غير مقاصد واضعيه.

فمن تلك الأحكام المسبقة غير المعللة، أن من الباحثين من «تأثر بما يقوله بعض المستشرقين غير المنصفين بالنسبة إلى هؤلاء العلماء وما يقولونه فيقرأ النص من نصوصهم وعلى عينيه نظرات أولئك المستشرقين، فلا يرى في **سيبويه** إلا الرجل الفارسي الذي تأثر بالمنطق اليوناني»[2].

خاتمة

ومحصول الكلام أن تجربة قراءة التراث في فكر عبد الرحمان **الحاج صالح** اللغوي تجربة نوعية وقيمة مضافة للفكر العربي الحديث، لما لهذه القراءة من خصوصية استمدتها من فرادة صاحبها وتميز فكره اللغوي وقوة شخصيته العلمية، وهي إلى جانب ذلك قراءة لم تقع في فخ القراءات النمطية المتماثلة في عمومها، ولا ريب أن السر في ذلك يعود إلى الضوابط النظرية والمحددات المنهجية التي رسمها صاحب القراءة.

1- عبد الرحمان **الحاج صالح**: بحوث ودراسات في علوم اللسان: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص 10.

2- المرجع نفسه ، ص 10.